إنجاز معاملات المواطنين في جميع القطاعات بسهولة ويسر

«الداخلية»: لجنة تحقيق عاجلة في واقعة المشاجرة بين عدد من منتسبي الوزارة

الشيخ طلال الخالد

وزارة الداخلية

وجه وزير الداخلية الشيخ طلال الخالد بتشكيل لجنة تحقيق عاجلة في واقعة المشاجرة بين عدد من منتسبي وزارة الداخلية.

وذكرت إدارة الإعلام الأمني في بيان أنه «في شأن ما تم تداوله على بعض مواقع التواصل الإجتماعي، وجه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ طلال الخالد بتشكيل لجنة تحقيق عاجلة وحجز أطراف الواقعة، وذلك على إثر مشاجرة دارت بينهم في مخفر شمال غرب الصليبيخات، واتخاذ الإجراءات الإدارية كافة اللازمة بحقهم».

من جهة أخرى أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ طلال الخالد الأحد الحرص على "التسهيل والتيسير على المواطنين وإنجاز معاملاتهم بسهولة ويسر في جميع قطاعات الوزارة" لا سيما أن "خدمة أهل الكويت شرف لنا جميعا وواجب أصيل على الجميع".

جاء ذلك في بيان صادر عن الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بمناسبة استقبال وتكريم الشيخ طلال الخالد فريق عمل الموارد البشرية وتقنية المعلومات المختص بتحويل الخدمات المقدمة للمواطنين في القطاعات الخدمية بالوزارة إلى رقمية على مراحل عديدة.

ونقل البيان عن وزير الداخلية قوله إن "فريق عمل الموارد البشرية وتقنية المعلومات استحق التكريم عن جدارة واستحقاق لما حققه من إنجازات متتالية وجهود متواصلة في تطوير المنظومة التكنولوجية الأمنية وتقديم كافة الخدمات الأمنية "أون لاين".

حضر التكريم وكيل وزارة الداخلية بالتكليف الفريق الشيخ سالم النواف ورئيس الموارد البشرية وتقنية المعلومات الشيخ مبارك سالم العلي الصباح.

«إزالة المخالفات لاشتراطات السلامة» بحثت مخالفات «الاستراحات» و«التخزينية»

شهد مبنى رئاسة قوة الإطفاء العام أمس الاثنين انعقاد اجتماع لجنة إزالة المخالفات التي تتعارض مع اشتراطات السلامة والوقاية من الحريق.

وذكرت قوة الإطفاء العام أنه "بتوجيهات من رئيس قوة الإطفاء العام الفريق خالد المكراد عقد اجتماع اللجنة، بحضور نائب الرئيس لقطاع الوقاية اللواء خالد عبدالله فهد وممثلين من بلدية الكويت ووزارة المالية".

وأضافت أنه "تم خلال الاجتماع متابعة واستعراض توصيات اللجنة وفرق التفتيش في شأن إزالة المخالفات في الأراضي المخصصة استراحات والمستغلة في الأنشطة التخزينية والحرفية، والتي تخالف اشتراطات السلامة والوقاية من الحريق، وذلك حماية للأرواح والممتلكات والأمن المجتمعي".

جانب من الاجتماع

تفادياً لوقفها 4 فبراير

«التأمينات»: على أصحاب المعاشات التقاعدية ومستحقي الأنصبة من غير الكويتيين تحديث بياناتهم

أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدء تحديث بيانات أصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين للأنصبة من غير الكويتيين وذلك في المقر الرئيسي في منطقة المرقاب من يوم الثلاثاء 2 يناير حتى الخميس 1 فبراير المقبل خلال الفترة المسائية 5:00 – 8:00 مساء للتأكد من توافر الشروط اللازمة لاستمرار صرف المعاشات والأنصبة المستحقة لهم تفاديا لإيقاف المعاش والنصيب بتاريخ 4 فبراير المقبل.

وقالت المؤسسة ان المستندات المطلوبة لتحديث بيانات اصحاب المعاشات "غير الكويتيين المقيمين داخل دولة الكويت أو خارجها" هي: هوية وطنية صادرة من بلد الجنسية "الأصل" سارية المفعول لصاحب المعاش، بطاقة مراجعة "سارية المفعول" صادرة من الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، بطاقة ضمان صحي "سارية المفعول" صادرة من الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

وأوضحت أن طريقة تقديم المعاملة هي:

– الحضور الشخصي وفي حال حضور الوكيل يجب احضار اصل الوكالة "سارية المفعول".

– في حال حضور القيّم يجب تذييل حكم القوامة الصادر من خارج دولة الكويت بالصيغة التنفيذية من المحاكم الكويتية، وفي حال كان الحكم صادرا من دولة الكويت يجب ارفاق الحكم وشهادة حديثة بعدم الطعن على الحكم بالاستئناف.

2 – المقيمون داخل دولة الكويت:

– هوية وطنية صادرة من بلد الجنسية "سارية المفعول".

– شهادة من الجهة المختصة في بلد الجنسية تثبت عدم العمل وتبين جميع مدد العمل السابقة ان وجدت "إناث/ ذكور ماعدا أرملة صاحب المعاش".

– شهادة تثبت الحالة الاجتماعية من الجهة المختصة وتبين كل التغييرات التي طرأت عليها "للإناث فقط".

– شهادة إعلام رسمي من ادارة التوثيقات الشرعية في وزارة العدل لدولة الكويت موجهة للمؤسسة "للإناث".

– شهادة من الهيئة العامة للقوى العاملة تثبت عدم العمل وتبين جميع مدد العمل السابقة ان وجدت "شهادة تسلسل تاريخي للعامل إناث/ ذكور ماعدا ارملة صاحب المعاش".

– شهادة اعلام رسمي من ادارة التوثيقات الشرعية في وزارة العدل لدولة الكويت موجها للمؤسسة "للإناث".

طريقة تقديم المعاملة:

– الحضور الشخصي للمؤسسة، او حضور الوكيل او القيم او الوصي.

"يجب إحضار اصل الوكالة السارية المفعول/ اصل الحكم وشهادة حديثة بعدم الطعن على الحكم بالاستئناف".

وشددت المؤسسة على أنه يجب ان تكون جميع المستندات المشار إليها مستوفية كامل التصديقات من الجهات المعنية ولن يقبل اي مستند غير مصدق من وزارة الخارجية "الشؤون القنصلية" في دولة الكويت.

ويتعين ان تكون الشهادات سارية المفعول.

وفي حال صدور مستندات من دول غير عربية تتعين ترجمتها للغة العربية من جهة رسمية او من مركز ترجمة، على ان يعتمد ذلك من وزارة العدل بما يفيد "مطابقة صحة الترجمة".

وفي حال الإدلاء بأي بيانات غير صحيحة او الامتناع عن الإدلاء بالبيانات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية او القرارات المنفذة له سيتعرض الشخص للمساءلة الجزائية والمدنية.

وفي حال الرغبة في الاستفسار يمكنكم الاتصال بالأرقام الآتية "22994993 – 22994992" في أوقات العمل الرسمية للمؤسسة "8:00 صباحا – 1:00 ظهرا" حتى يوم الخميس الموافق 1 فبراير.

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعيه

حال كان الحكم صادرا من دولة الكويت يجب ارفاق الحكم وشهادة حديثة بعدم الطعن على الحكم بالاستئناف.

كما حددت المؤسسة المستندات المطلوبة لتحديث بيانات "أصحاب الأنصبة" غير الكويتيين:

1 – المقيمون خارج دولة الكويت:

– هوية وطنية صادرة من بلد الجنسية. "سارية المفعول".

– شهادة من الجهة المختصة في بلد الجنسية تثبت عدم العمل وتبين جميع مدد العمل السابقة ان وجدت. "اناث/ ذكور ماعدا ارملة صاحب المعاش".

– شهادة تثبت الحالة الاجتماعية من الجهة المختصة وتبين كل التغييرات التي طرأت عليها "للإناث فقط".

حضور قيّم أو وكيل أو وصي:

يزاد على ما سبق:

– أصل الوكالة او طبق الاصل "سارية المفعول".

– إذا كان قيما او وصيا فيجب تذييل حكم القوامة او الوصاية الصادر من خارج دولة الكويت بالصيغة التنفيذية من المحاكم الكويتية، وفي حال كان الحكم صادرا من دولة الكويت يجب ارفاق الحكم وشهادة حديثة بعدم الطعن على الحكم بالاستئناف.

2 – المقيمون داخل دولة الكويت:

– هوية وطنية صادرة من بلد الجنسية "سارية المفعول".

– شهادة من الجهة المختصة في بلد الجنسية تثبت عدم العمل وتبين جميع مدد العمل السابقة ان وجدت "إناث/ ذكور ماعدا أرملة صاحب المعاش".

– شهادة تثبت الحالة الاجتماعية من الجهة المختصة وتبين كل التغييرات التي طرأت عليها "للإناث فقط".

– شهادة إعلام رسمي من ادارة التوثيقات الشرعية في وزارة العدل لدولة الكويت موجهة للمؤسسة "للإناث".

– شهادة من الهيئة العامة للقوى العاملة تثبت عدم العمل وتبين جميع مدد العمل السابقة ان وجدت "شهادة تسلسل تاريخي للعامل اناث/ ذكور ماعدا ارملة صاحب المعاش".

حضور قيّم أو وكيل أو وصي يزاد على ما سبق:

– أصل الوكالة او طبق الاصل "سارية المفعول".

– إذا كان قيما او وصيا فيجب تذييل حكم القوامة او الوصاية الصادر من خارج دولة الكويت بالصيغة التنفيذية من المحاكم الكويتية، وفي

القرار دعا إلى استعمال الميزان عند البيع

«التجارة»: حظر تجزئة الخضار والفاكهة في «الفرضة» و«التعاونيات» لعبوات صغيرة

وزارة التجارة

أصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد العيبان قرارا وزاريا حمل الرقم 7 لسنة 2024 بشأن بيع الخضار والفواكه، حظر بموجبه القيام بتجزئة العبوات والصناديق الكبيرة إلى عبوات وصناديق صغيرة في سوق الخضار "الفرضة" في منطقة الصليبية والعارضية والأندلس والجمعيات التعاونية والمخازن والمستودعات وأي أسواق أخرى يصدر بتجديدها قرار من وكيل الوزارة.

ودعا القرار جميع أصحاب البسطات والأسواق المركزية والمحلات التي تمارس نشاط بيع الخضار والفواكه إلى استعمال الميزان عند البيع بالتجزئة للمستهلكين، مع حظر التلاعب أو استعمال طرق أو وسائل تخل بالوزن بأي شكل أو وسيلة كانت.

وحظر القرار كذلك على تجار وبائع الخضار والفواكه رفع أسعارها ارتفاعا مصطنعا بأية وسيلة أو طريقة كانت، مثل تخزينها أو إخفاء كميات أو إذاعة أخبار غير صحيحة بقصد تحقيق ربح لا يكون نتيجة لواقع العرض والطلب.

لأجزاء من القطعتين 1 و2

«الكهرباء»: إيصال التيار لـ111 قسيمة في «خيطان السكني»

وزارة الكهرباء والماء

أعلنت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، أمس الإثنين، إطلاق التيار الكهربائي ضمن مشروع خيطان السكني، وذلك لأجزاء من القطعتين 1 و2، بإجمالي 111 قسيمة.

وأوضحت أنها ستبدأ في تلقي طلبات الإيصال لتلك القسائم، التي تشمل 41 قسيمة في القطعة رقم 1، و70 قسيمة في القطعة رقم 2.

الفكرة ستمكن المواطن من الرقابة على ثمن المعروض منها في كل جمعية

اتحاد الجمعيات: توجه لتوحيد الأسعار للسلع الأساسية عبر «سهل»

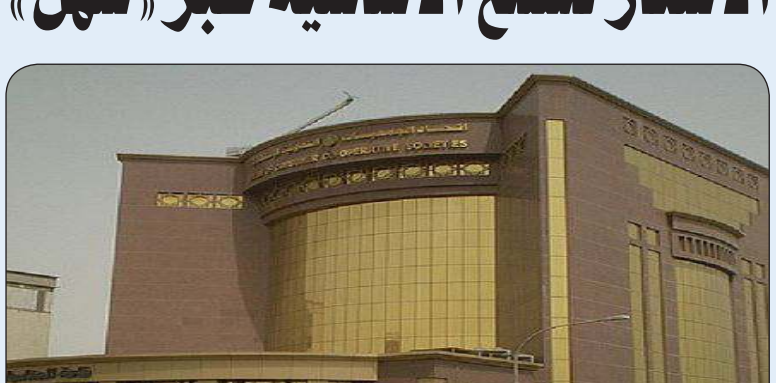
اتحاد الجمعيات

أعلن رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مصعب الملا عن توجه جديد لدى «الاتحاد» لبسط رقابة المواطنين على الأسعار بالجمعيات التعاونية للسلع الأساسية والخضار والفواكه.

وقال الملا في تصريح صحافي إنه تم مخاطبة وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية لإطلاق فكرة جديدة ضمن برنامج «سهل» بحيث تتيح إمكانية متابعة الأسعار بكل جمعية تعاونية للسلع الأساسية والخضار والفواكه وإمكانية مقارنتها مع الجمعيات الأخرى للتأكد من عدم وجود فارق كبير وأن تكون الأسعار محددة وموحدة.

وأوضح أن هذه الفكرة تمكن المساهم من معرفة الأسعار بالجمعية الخاصة به ومقارنتها والتأكد من الأسعار حتى وهو في منزله مشيراً إلى أنه في حال تطبيق الفكرة فإنه سيتم إلزام الجمعيات التعاونية بتعبئة الأسعار الخاصة به عبر «سهل».

وقال إنه لن يكون هناك تفاوت بالأسعار في هذه الحالة، حيث ستكون الأسعار شبه موحدة، مبيناً أن هذه الفكرة تأتي انطلاقاً من المسؤولية المجتمعية لاتحاد الجمعيات وحرصاً على المواطنين المساهمين في الجمعيات التعاونية.

ولفت إلى أنه في هذه الحالة حتى الجهات الخاصة سواء كانوا مراقبين الأسعار بالاتحاد أو بالجمعيات أو حتى مفتشين الشؤون بإمكانهم رصد الأسعار ومتابعة أي جمعية وإمكانية التأكد من عدم رفع الأسعار بها.

وأكد أن هناك العديد من الأفكار والاقتراحات الأخرى التي تصب لصالح المواطنين سيتم تقديمها للجهات المختصة ليتم تطبيقها على أرض الواقع خدمة لهم وحرصاً على توفير أفضل الأسعار والخدمات للمساهمين بشكل خاص والمواطنين بشكل عام.